المبادرة المصرية للحقوق الشخصية

2017

أموالنا هذا العام

EGYPTIAN INITIATIVE FOR PERSONAL RIGHTS

المبادرة المصرية للحقوق الشخصية

أين تذهب أموالنا هذا العام؟

لا أولويات أخرى للحكومة

فقط سداد الفوائد على الديون ودفع فاتورة التعويم

أكبر زيادات طرأت على الإنفاق الحكومي هذا العام كانت من نصيب الفوائد وأقساط القروض والتي تظهر في قطاع الخدمات العامة، قطاع الخدمات العامة قد تضاعف نتيجة ارتفاع مدفوعات الفوائد على الدين الحكومي إلى الضعف تقريبا، مقارنة بالعام 2014-2015

وحدة القياس (100 جنية) تمثل إجمالي الموازنة

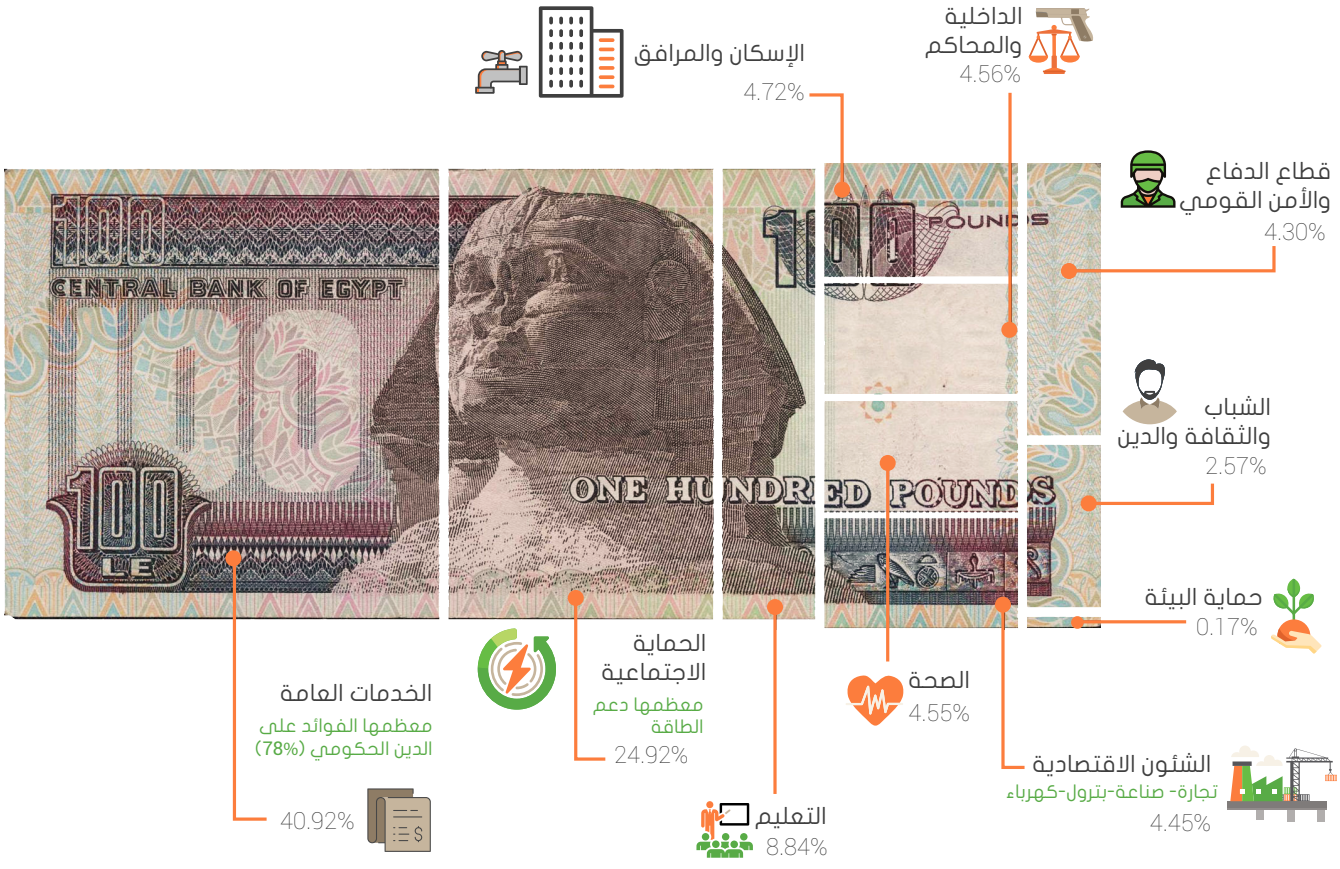

أين تذهب أموالنا هذا العام؟

الإنفاق الحكومي على **الصحة**

الهدف يبتعد ....

نسبة الإنفاق العام على الصحة تقل هذا العام عن العام المالي الماضي، لتبتعد أكثر فأكثر عن النسبة التي حددها الدستور كحد أدنى، والتي يجب على الحكومة أن توفره لعلاج المواطنين. تحاول الحكومة التملص من هذا الالتزام عبر إضافة بنود أخرى مثل الصرف الصحي والفوائد على الدين العام.

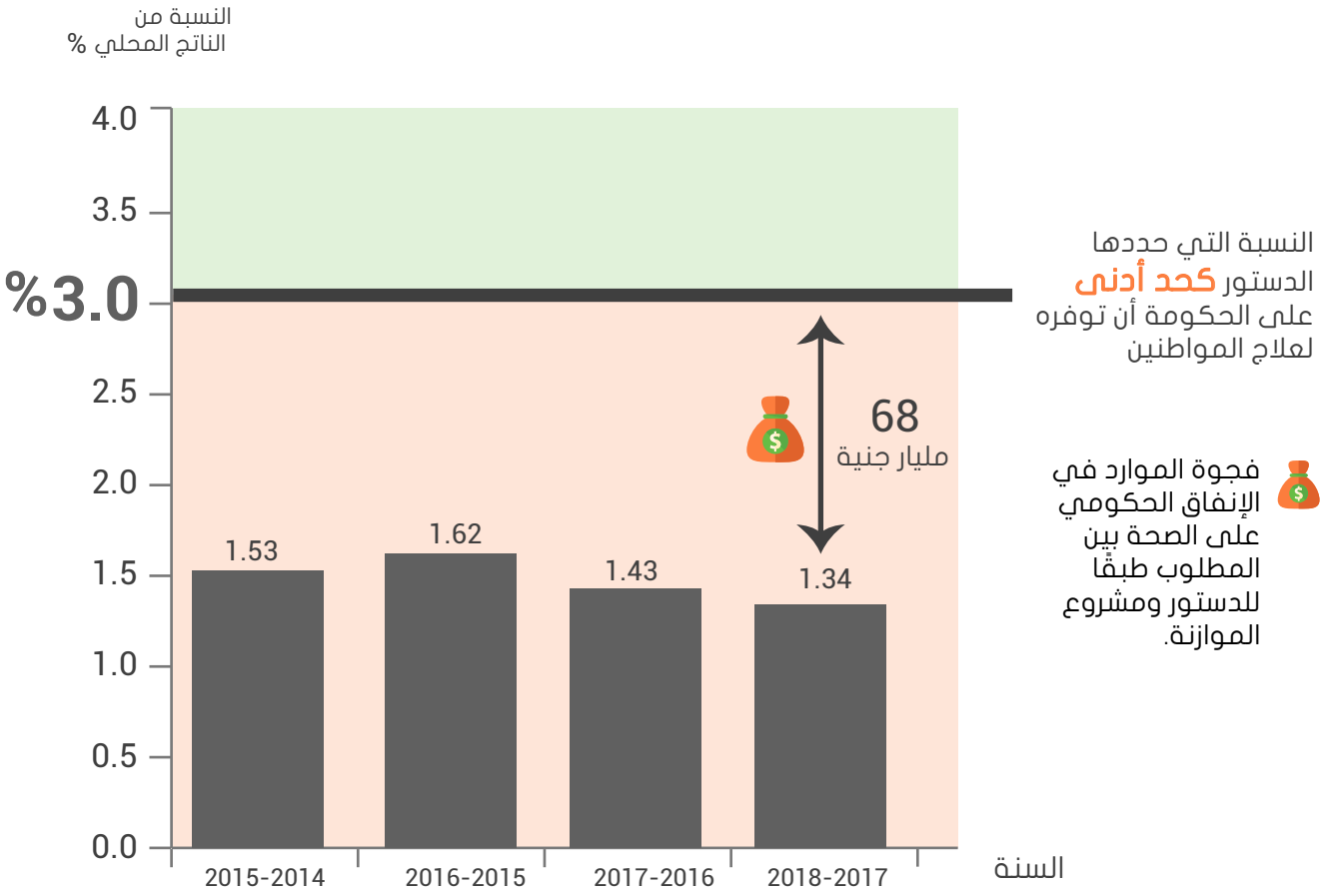

أين تذهب أموالنا هذا العام؟

الإنفاق الحكومي على التعليم
أقل من نصف المطلوب

كانت الحكومة على مدى السنوات الثلاثة التي منحها الدستور كمهلة للتوافق مع الحد الأدنى للإنفاق على التعليم تسير عكس الاتجاه. فقد كانت نسبة الإنفاق العام الموجهة إلى التعليم تتناقص، بدلاً من أن تزيد.

ومنذ العام الماضي، صار من اللازم على الحكومة أن تلتزم بإنفاق ما نسبته 4 %من الناتج المحلي الإجمالي على التعليم المدرسي، مع مد التعليم الأساسي إلى شهادة الثانوية العامة، بدلاً من الإعدادية. كما كان عليها أن ترفع الإنفاق الحكومي على التعليم الجامعي إلى 2 %من الناتج.

في العام الثاني من الاستحقاق الدستوري، نجد أن مجموع الإنفاق على التعليم بأنواعه لا يصل إلى ما يلزم للتعليم المدرسي.

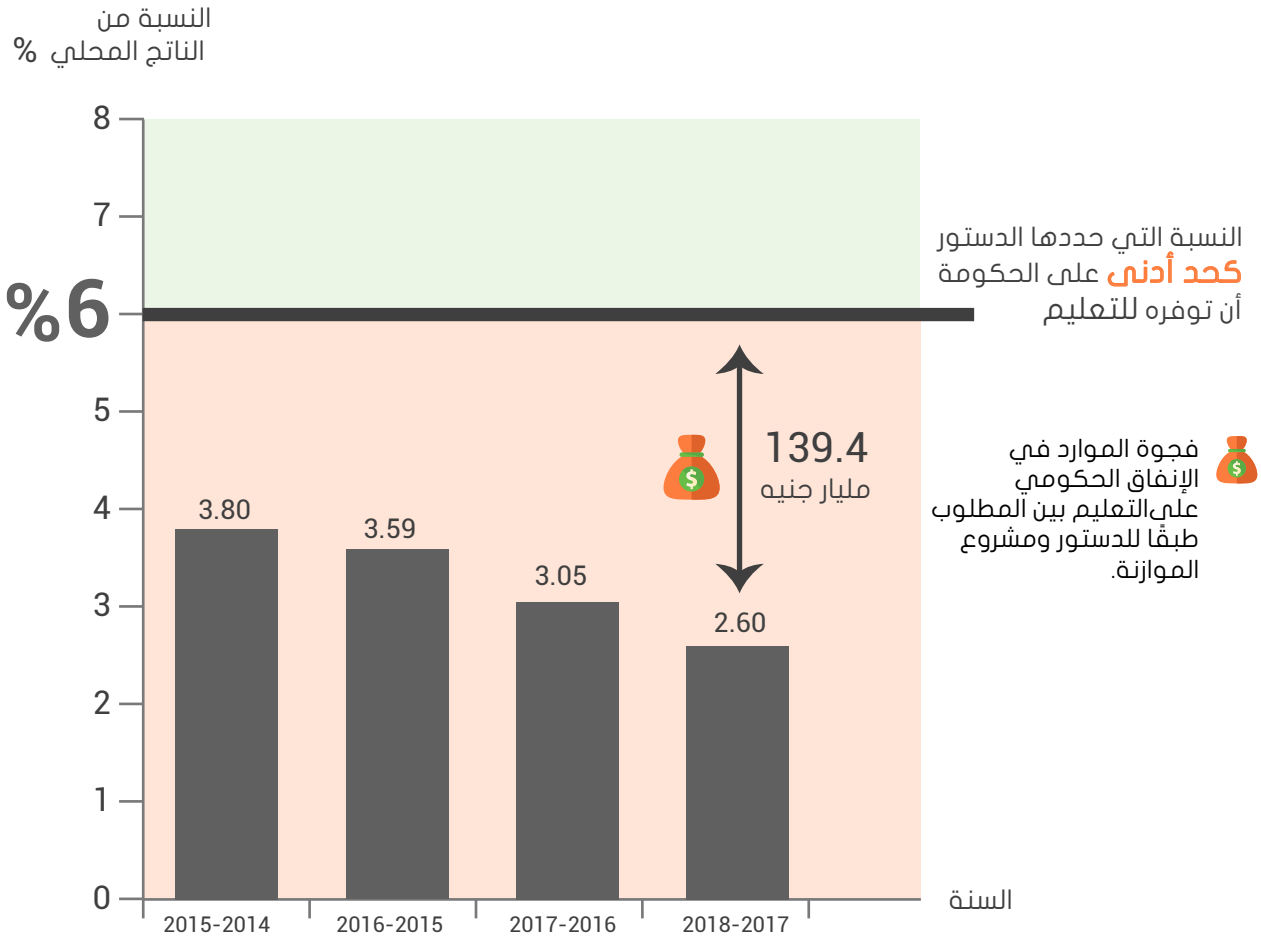

أين تذهب أموالنا هذا العام؟

دعم الكهرباء **تضاعف** رغم زيادة الفواتير

يزداد الدعم الذي توجهه الحكومة إلى الكهرباء في العام المالي 2017-2018 إلى 30 مليار جنيه.

ويعني ذلك فشل خطة تحرير أسعار الكهرباء التي تبنتها الحكومة على مدى السنوات الخمسة الماضية. كان الهدف هو تحرير المليارات التي تذهب كل عام لدعم الكهرباء، من أجل توجيه جزء منها إلى قطاعات أخرى أولى بالدعم، ومن أجل تخفيض عجز الموازنة. وهكذا تحمل المواطنون فواتير أعلى، ولكن انتهى الأمر بهم إلى دعم يبلغ ضعف ما كان عليه عند بداية الخطة أيام محلب، وعجز موازنة أعلى.

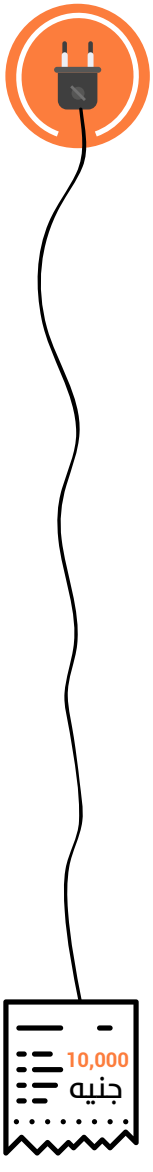

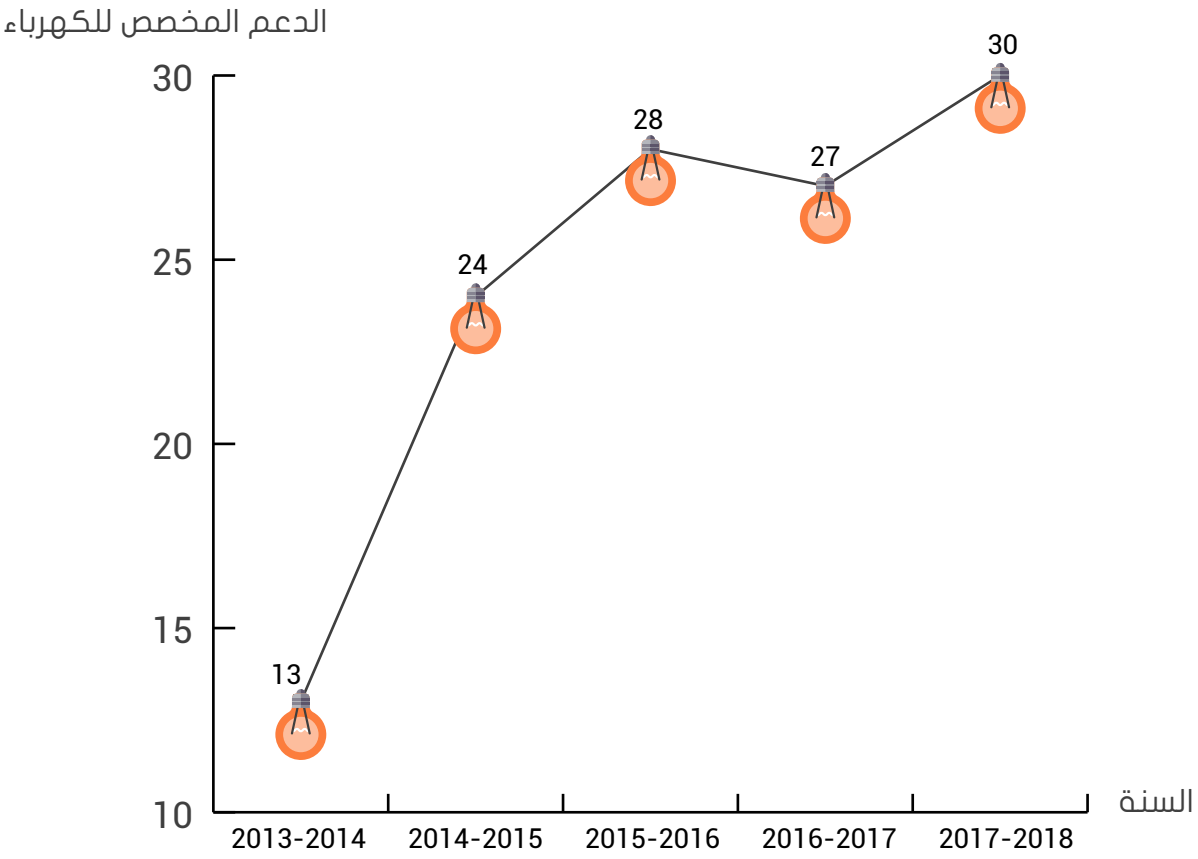

أين تذهب أموالنا هذا العام؟

من المنتفع بدعم الطاقة؟

تخصص الحكومة هذا العام أكثر من مائة مليار جنيه لدعم أسعار الطاقة. إلى من يذهب هذا المبلغ الكبير؟ يوضح الرسم أن القطاع العائلي لا ينتفع إلا بعشرين مليار بشكل مباشر، بينما يذهب الباقي كله إلى المنتجين.

يحصل قطاع الكهرباء على منتجات البترول مدعمة، ويستفيد القطاع العائلي أيضا من نصف الكهرباء المنتجة.

وتحصل صناعات التكرير على البترول مدعما، حتى القطاع الخاص. كما يحصل قطاع النقل والسياحة على الوقود مدعما.

وكذلك الصناعات كثيفة الطاقة.

معظم هؤلاء المنتفعون لم تشملهم قرارات رفع أسعار الطاقة، بحسب ما أتيح من بيانات رسمية منشورة وتصريحات صحفية.

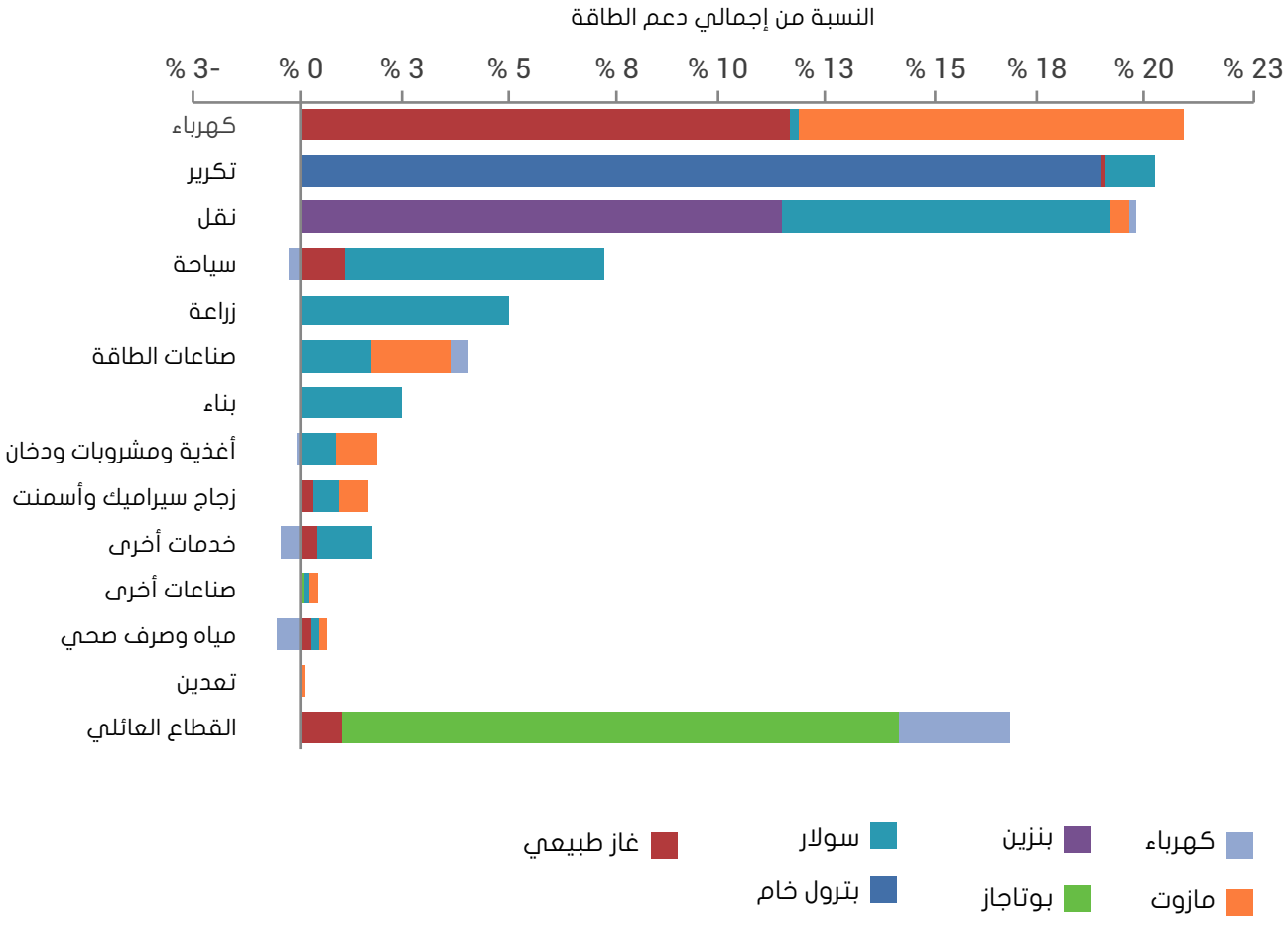

الفقراء يدعمون الأغنياء

تكافل وكرامة فُتات والحزمة الاجتماعية أقل من عبء التقشف

القفزة الهائلة في مخصصات دعم المواد البترولية هي أهم ما يميز تركيبة هيكل الدعم في موازنة العام 2017-2018. حيث قفز دعم المواد البترولية ثلاثة أضعاف، من حوالي 35 مليار جنيه في موازنة العام المالي 2017/2016 إلى حوالي 110 مليار جنيه هذا العام بسبب التعويم. وبشكل عام، أدى انهيار قيمة الجنيه أمام الدولار إلى ضياع أثر ثلاث سنوات من رفع أسعار الوقود، ليعود إلى مستواه السابق علي بداية الخطة وبذلك يشكل دعم الوقود والكهرباء مجتمعين حوالي 42 %من إجمالي مخصصات الدعم.

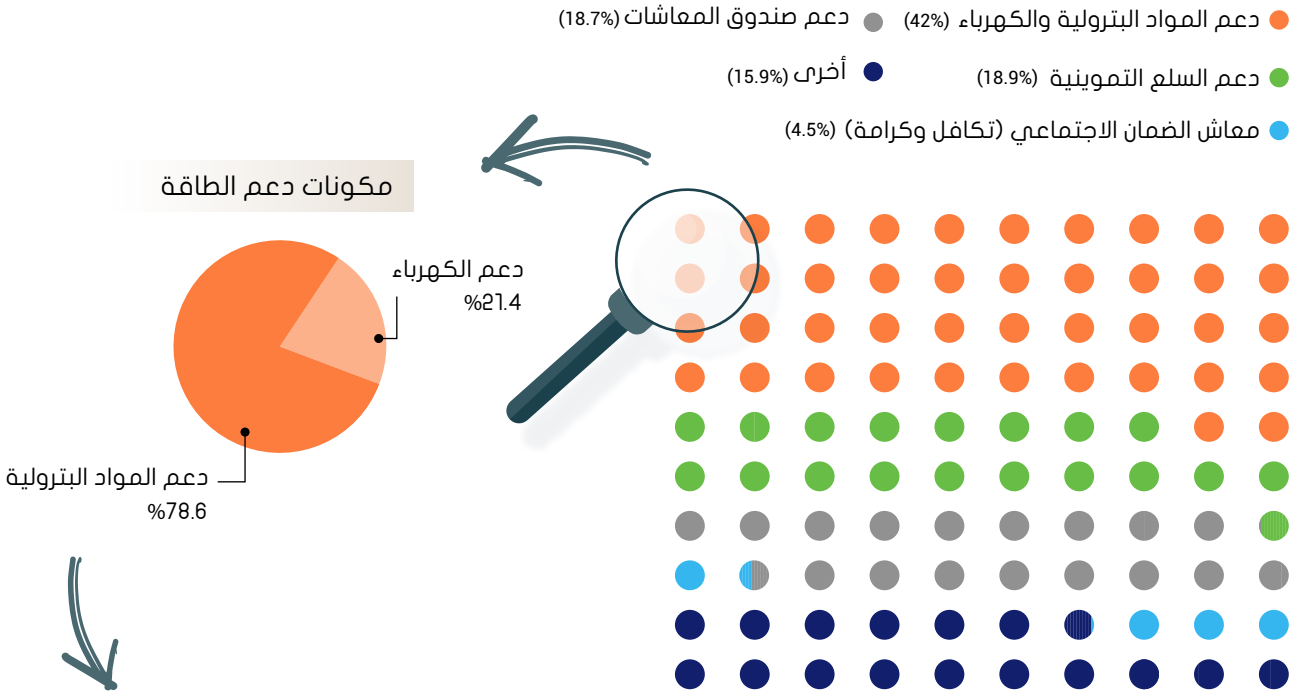

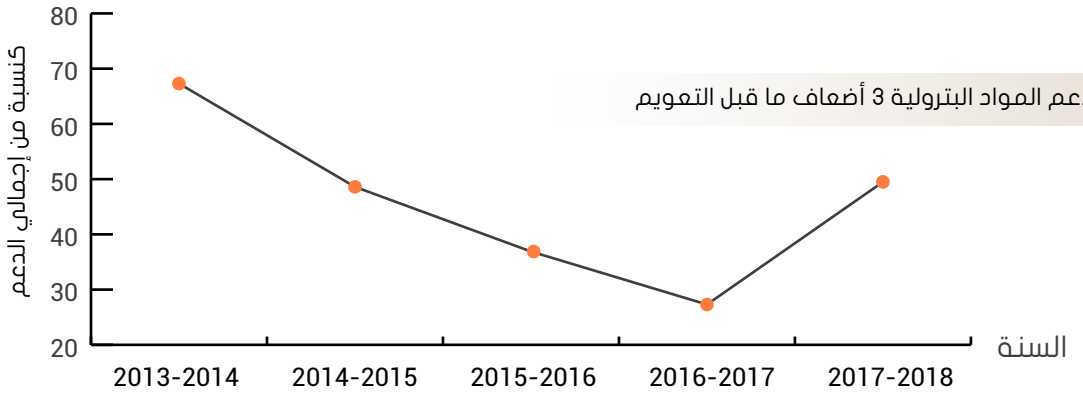

التقشف يعني أجورا أقل للعام الرابع على التوالي

تمثل الأجور في القطاع الحكومي هذا العام أقل من 6 %من الناتج المحلي الإجمالي. وهي نسبة أقل من تلك التي تعهدت بها الحكومة في وثيقة قرض الصندوق. هذا هو العام الرابع على التوالي الذي تقل فيه مخصصات الأجور كنسبة من الناتج، كجزء من خطة التقشف الحكومية.
تبلغ هذا العام فاتورة الأجور الحكومية 239,6 مليار جنيه. ويعني هذا أن متوسط أجر الموظف في الشهر في الحكومة 3328 جنيه. ولا توجد بيانات متاحة توضح عدد الموظفين الذين يحصلون على أقل أو أعلى من هذا المبلغ.

الأجور كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي (%)

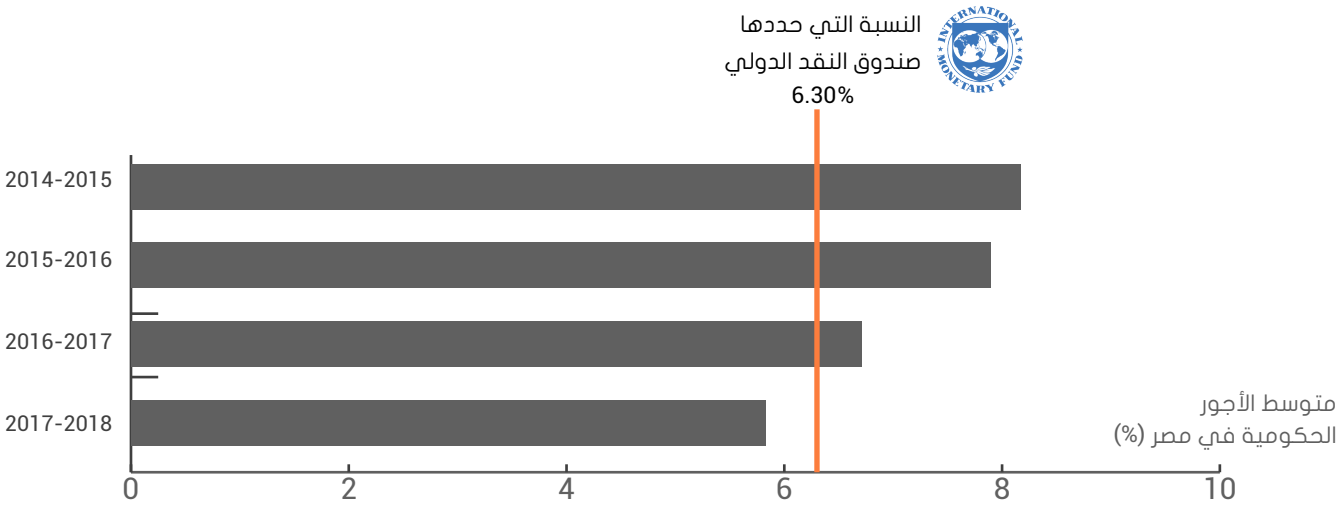

الأجور كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي (%)

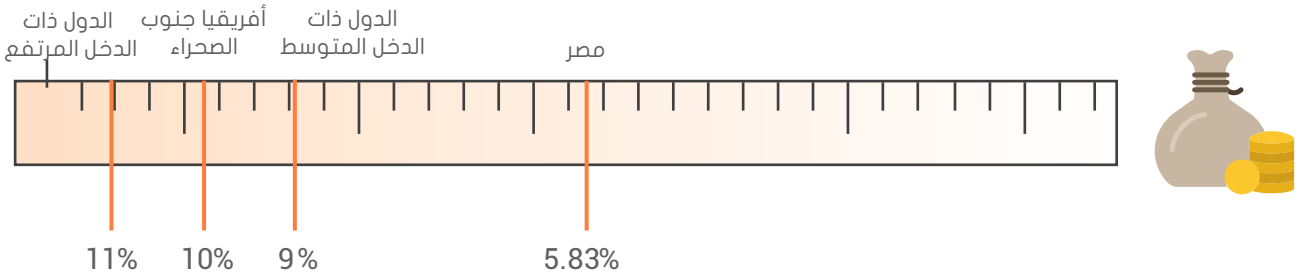

أين تذهب أموالنا هذا العام؟

شراء السلع والخدمات
المفتاح المفقود لخلق الوظائف والتنمية

هل أنت ممن اضطروا إلى شراء شاش وقطن حتى تداوي جرحا في مستشفى عام؟

هل تعرف لماذا يضطر الآباء إلى شراء الكتب والكراسات والأقلام لأبنائهم؟

لماذا يوجد زحام كبير بالمواصلات العامة، ولماذا هي كثير ة التعطل؟

كل هذا بسبب ضعف المخصصات التي توجهها الحكومة إلى باب شراء السلع والخدمات. تخصص الحكومة ما يمثل 1,26% من الناتج المحلي الإجمالي إلى باب شراء السلع والخدمات. وحين تسعى أي حكومة لتنشيط الاقتصاد وخلق الوظائف، فما عليها سوى أن تنفق المزيد لشراء احتياجاتها من السوق المحلية، فهذا من شأنه ضرب عصفورين بحجر: تحسين أداء الخدمات الحكومية، ودفع النمو بأضعاف هذا الإنفاق عبر ما يسمى بمضاعف الإنتاج.

في عام 2010-2011 كانت الحكومة تخصص لها البند ضعف ما تخصصه حاليا، أي حوالي 3 %المحلي الإجمالي.

المخصصات التي توجهها الحكومة إلى باب شراء السلع والخدمات

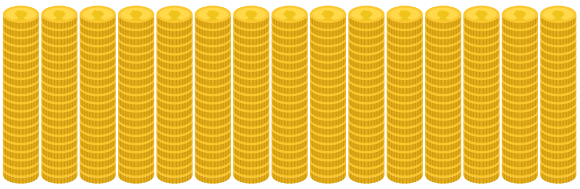

3 %
من الناتج المحلي

2010-2011

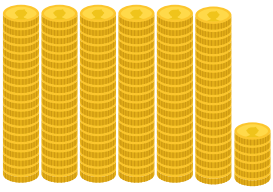

1.26 %
من الناتج المحلي

2017-2018

أين تذهب أموالنا هذا العام؟

الاستثمار الحكومي: الطوب قبل البشر

يحتل قطاع الإسكان والمرافق العامة 40% من إجمالي الاستثمارات المخططة للعام المالي 2017-2018، يليه قطاع الشئون الاقتصادية.

يمثل القطاعان معا ما يقرب من ثلثي الاستثمار الحكومي. وهي استثمارات في الطرق والكباري والمياه والصرف والكهرباء.

تبلغ الاستثمارات الحكومية في العام المالي 2018/2017 حوالي 135,431 مليار جنيه، حوالي 11% من إجمالي المصروفات المتوقعة و3,2 %من الناتج المحلي الإجمالي.

لم تنشر الحكومة حتى وقت النشر بعد خطة التنمية للعام المالي 2017-2018، والتي تشرح تفاصيل تلك الاستثمارات، ولكن من المتوقع أن توضح أن جانبا من تلك المرافق موجه إلى استكمال بناء العاصمة الإدارية الجديدة.

يعادل المبلغ الموجه للقطاعين الأهم بالنسبة للحكومة ثلاثة أضعاف الاستثمار في التعليم والصحة و الذين يبلغون حوالي 10,1% و 7,5% على التوالي، من إجمالي الاستثمارات.

يصل متوسط نسبة التكدس في المدارس الحكومية حوالي 44 طالب لكل فصل، بحسب موقع وزارة التربية والتعليم. ويبلغ عدد مستشفيات مستشفيات القطاع الحكومي على مستوى الجمهورية 659 مستشفى فقط، بحسب الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء.

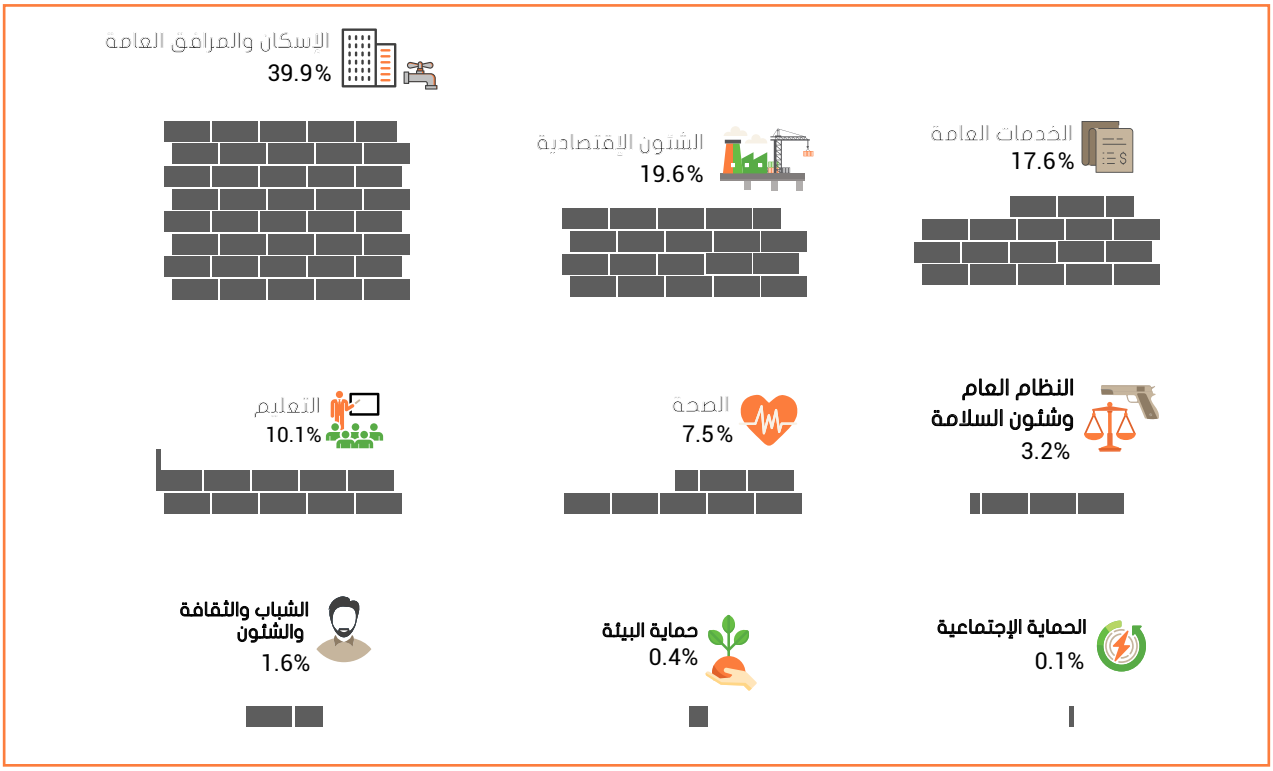

الفوائد: أكبر مصدر للعجز، وإعادة توزيع الدخل لصالح الأغنياء

من بين كل **10** جنيهات سوف تنفقها الحكومة هذا العام سوف يذهب **3.5** منها إلى باب الفوائد. وهو الباب الذي يوضح حجم تكلفة الدين الحكومي. احتلت الفوائد مكان الأجور كأكبر باب في الإنفاق العام، بناء علي نصيحة صندوق النقد الدولي.

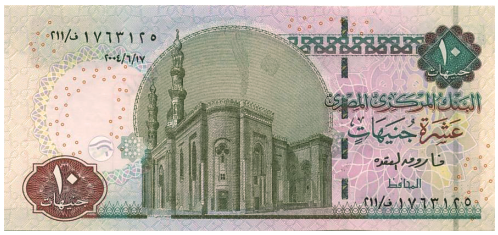

ويأتي ذلك في المقام الأول على حساب الإنفاق الاجتماعي، حيث لا يتبقى الكثير من الأموال – بعد سداد فوائد القروض- كي تنفقها على الأمن والدفاع والتعليم والصحة والبنية التحتية. وهكذا تظل الحكومة تقترض لتسدد الفوائد عاما بعد عام.

وتذهب تلك المبالغ الكبيرة والتي تقدر خلال العام الحالي فقط ب **381 مليار جنيه** إلى خزائن أرباح تلك البنوك التي تقرض الحكومة، وإلى حد ما إلى جيوب الطبقات الأغنى، وهم أصحاب الودائع البنكية التي تغرف منها البنوك لتقرض الحكومة.
هذا المبلغ يمكن تقليصه عن طريق الاتفاق مع البنوك (معظمها حكومية، يعني حكومة في حكومة) على تخفيض سعر الفائدة ومد آجال السداد.

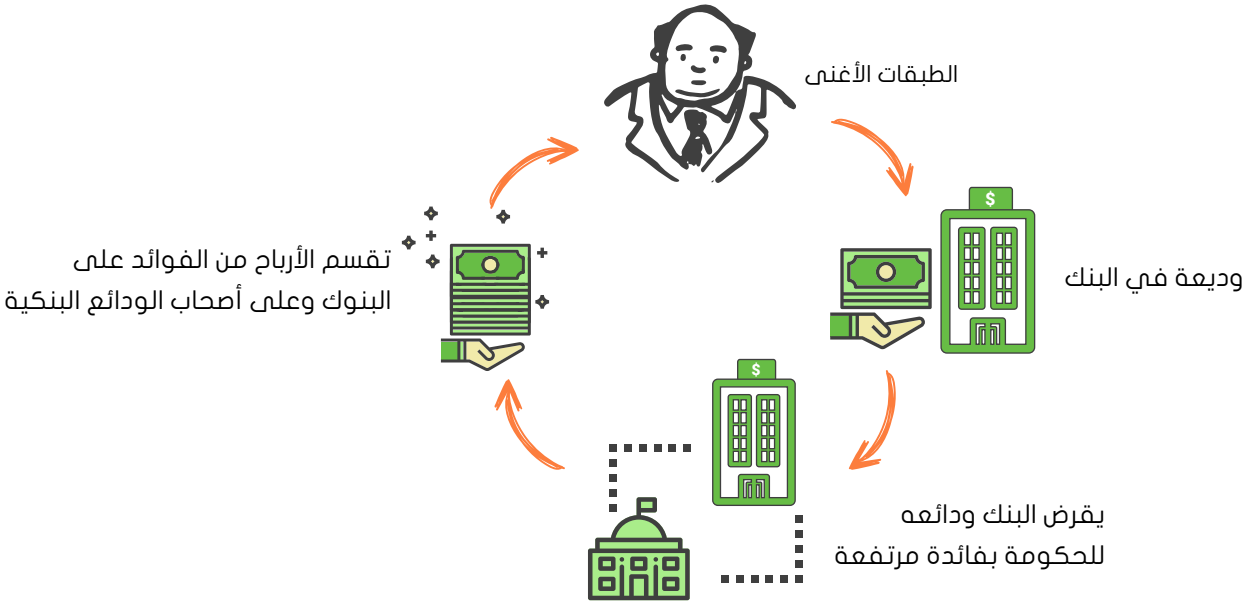

الموارد:
قروض وقروض وضرائب غير عادلة

تعتمد الحكومة خلال العام المالي 2017-2018 على الاقتراض بشكل يتجاوز الضرائب وكافة أنواع الإيرادات الجارية. هذا وضع غير قابل للاستمرار. وبشكل خاص يزداد الاعتماد على الدين الخارجي. ويلاحظ أن البيانات التي تضمنها البيان التحليلي عن الموازنة العامة لا يشمل القيمة الحقيقية للقروض الخارجية. لذلك يعتمد هذا الشكل على بيانات الحكومة التي قدمتها لصندوق النقد الدولي (منشورة بالإنجليزية فقط)..
وهكذا يتضح أن الحكومة تعتزم تغطية ثلث نفقاتها هذا العام من خلال الاقتراض المحلي، والثلث من الضرائب، قروض خارجية (16,5من إجمالي الموارد) والباقي من موارد أخرى وأهمها بيع أصول إنتاجية وإيرادات قناة السويس وعوائد أرباح أسهم شركات القطاع الخاص والعام وقطاع الأعمال العام والبنك المركزي وهيئة البترول.
على جانب الإيرادات الجارية، يرتفع معدل ضريبة القيمة المضافة التي أقرت في العام المنصرم إلى 14%. وهي ضريبة منافية للعدالة، لا تأخذ فجوات الدخول والثروات في الاعتبار ليتحمل المستهلك النهائي عبء زيادة الإيرادات. كما فرضت الحكومة ضريبة الدمغة على تعاملات البورصة وإيراداتها المتوقعة 1,5 مليار جنيه بدلًا من ضريبة الأرباح الرأسمالية التي أجلتها لمدة ثلاثة أعوام وكانت إيراداتها المتوقعة 10 مليار جنيه، مضحية بالحصيلة وبالعدالة. وتظل حصيلة الضريبة العقارية المتوقعة، 701 مليون جنيه، بعيدة عما تأملته الحكومة نفسها (8-10 مليار جنيه).

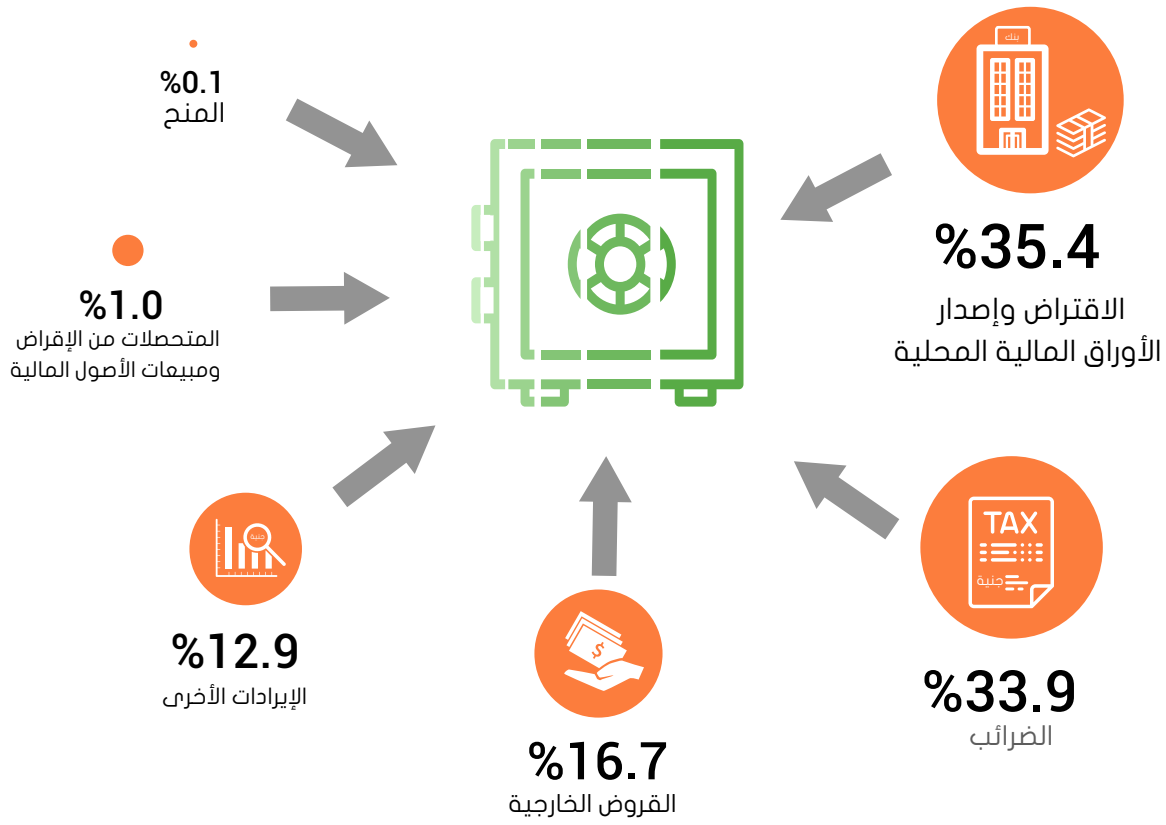

أين تذهب أموالنا هذا العام؟

عجز الموازنة

فجوة تعكس عجز الحكومة عن التوقع والتخطيط

بشكل عام اتخذ عجز الحكومة عن تغطية نفقاتها السنوية اتجاها تصاعديا خلال الفترة التي يوضحها الشكل.

تُظهر تقديرات العجز الكلي في الفترة السابقة للثورة أداءاً واقعيا وتوازناً بين المتوقع والفعلي نتج بحسب بيانات الموازنة عن عدم المبالغة في تقدير الحصيلة الضريبية المتوقعة في مواجهة الإنفاق المتزايد سنويا.

أما في السنوات التي تلت الثورة، بدأ أداء الحكومة الفعلي يختلف عن توقعاتها. وكانت الذروة عام 2012-2013، حيث تظهر النتائج الفعلية أن التقديرات الحكومية كانت مبالغ فيها بحيث زاد العجز الفعلي عن العجز المتوقع بحوالي 5.5% أو ما يقارب 85 مليار جنيه. ويذكر أن السنوات التي شهدت أكبر فجوة بين العجز المخطط والفعلي هي تلك التي لم يقر البرلمان أي من موازناتِها ولا حساباتها الختامية (أي أداؤها الفعلي، مقارنة بما خططت له).

أما العامين الأخيرين، فهبط الفارق إلى 1.5% في نهاية العام المالي 2014/2015 وارتفع مجددا إلى 3.4% بنهاية العام المالي 2015/2016 ليصل نسبة العجز الكلي الفعلي إلى 12.3% من الناتج المحلي الإجمالي.

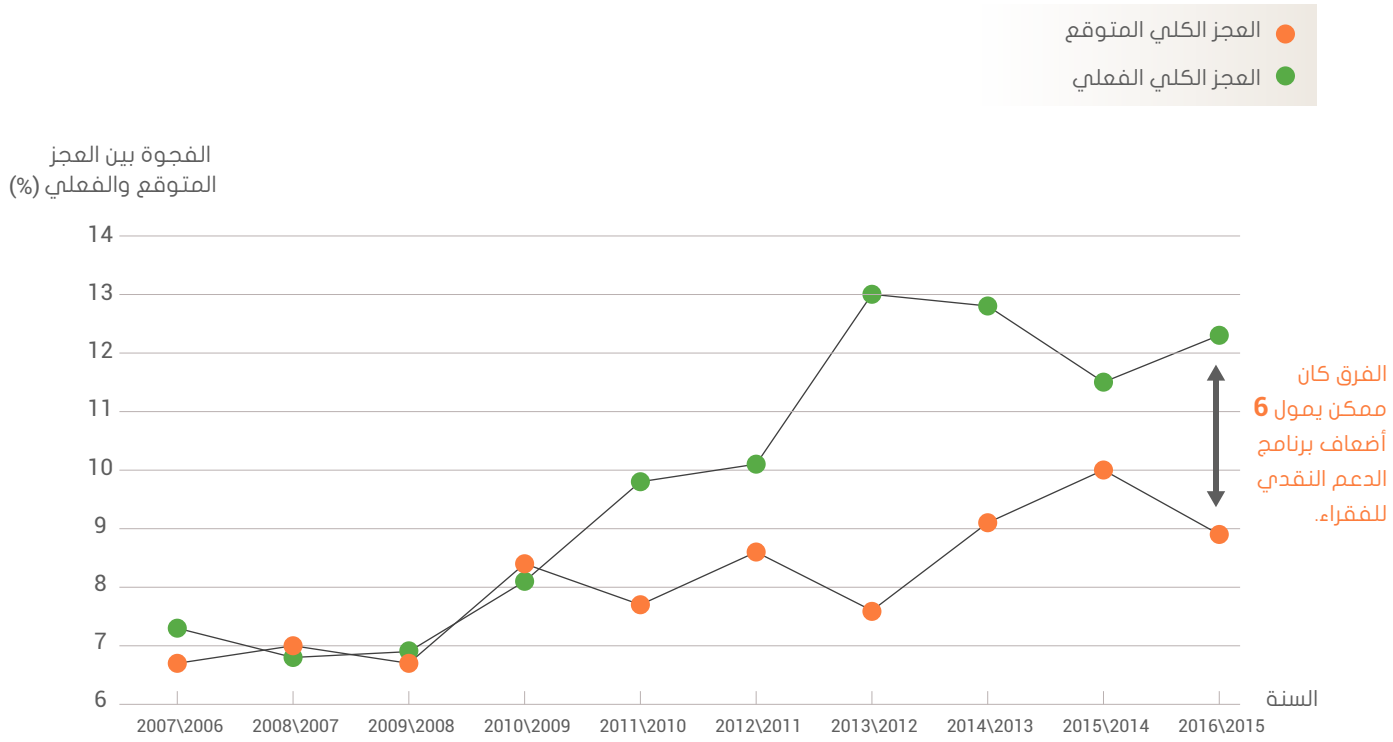

أين تذهب أموالنا هذا العام؟

الضرائب أقل كثيرا من المتوسط العالمي

تتوقع الحكومة نموًا ضعيفًا بنقطة مئوية واحدة في إجمالي الحصيلة الضريبية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في العام المالي 2017/2018، لتظل بعيدة عن المعدل العالمي بأكثر من خمس نقاط مئوية. وأقل أيضًا -إلى جانب أغلب الدول متوسطة الدخل- عن معدل الدول مرتفعة الدخل بحوالي 20 نقطة مئوية.

في دولة ترغب في دفع النمو الاقتصادي وتعزيز التنمية الشاملة والمستدامة، يعتبر فرض ضريبة على ذوي الدخول المرتفعة ممن لا يدفعون الضرائب وسيلة عادلة وبديلًا عن الاستدانة الخارجية والداخلية وخطط التقشف التي تتضمن خفض الأجور ومخصصات الدعم والإنفاق على الخدمات الأساسية: وذلك بفرض ضرائب تصاعدية على الدخول (أعلى من مليون جنيه في السنة). وأفقيا بتنويع الحصيلة الضريبية وضم فئات جديدة إليها مثل ضريبة الأرباح الرأسمالية والضريبة التصاعدية على الثروة وضريبة على الممتلكات والضريبة التصاعدية على الثروة العقارية.

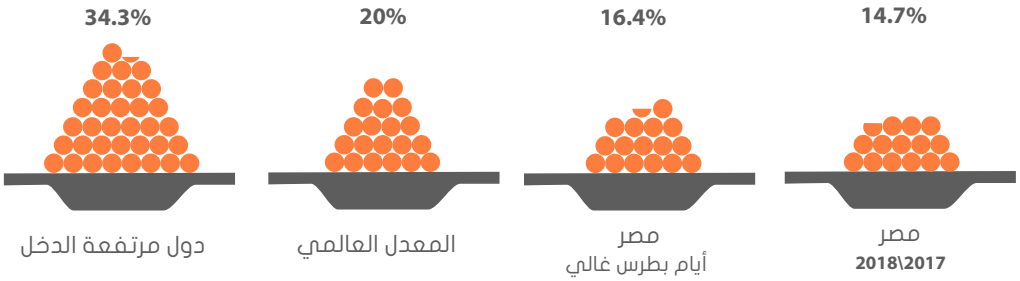

إجمالي الحصيلة الضريبية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في أخر عشر سنوات

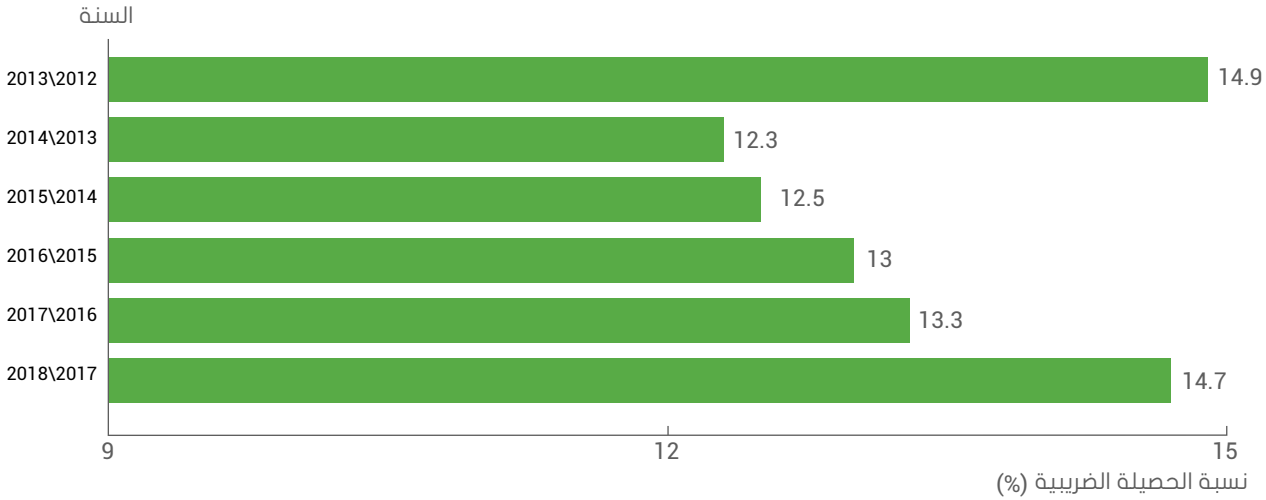

أين تذهب أموالنا هذا العام؟

نصف الضرائب من جيوب المستهلكين

توضح تركيبة الحصيلة الضريبية استمرار غياب الكفاءة والإنصاف في السياسة الضريبية. حيث تشكل الضرائب على السلع والخدمات التي يتحملها المستهلك النهائي 48.2% من إجمالي الحصيلة الضريبية وهي صاحبة النصيب الأكبر بفارق 13.5 نقطة مئوية عن الضرائب على الأرباح والدخول والمكاسب الرأسمالية التي تمثل 34.7% من إجمالي الحصيلة الضريبية وتتضمن حصيلة الضرائب على دخول الأفراد والأرباح الرأسمالية والضرائب على كل الشركات العاملة في مصر بجانب الضرائب على البنك المركزي وهيئة البترول وقناة السويس. بينما تمثل الضرائب على الممتلكات حوالي 8.3% وتتضمن الضرائب على الممتلكات والعمليات التجارية والرأسمالية والسيارات.

الخلاصة أنه بينما لا تكفي السياسة الضريبية الغير كفؤ لتلبية احتياجات المواطنين من توسيع استثمار في قطاعات الصحة والتعليم والبيئة والمواصلات والبنية التحتية فمن يتحمل عبء الحصيلة هم المواطنون أصحاب الدخول المتوسطة والمنخفضة وليس الشركات والمواطنين مرتفعي الدخل والثروة وحائزي الممتلكات.

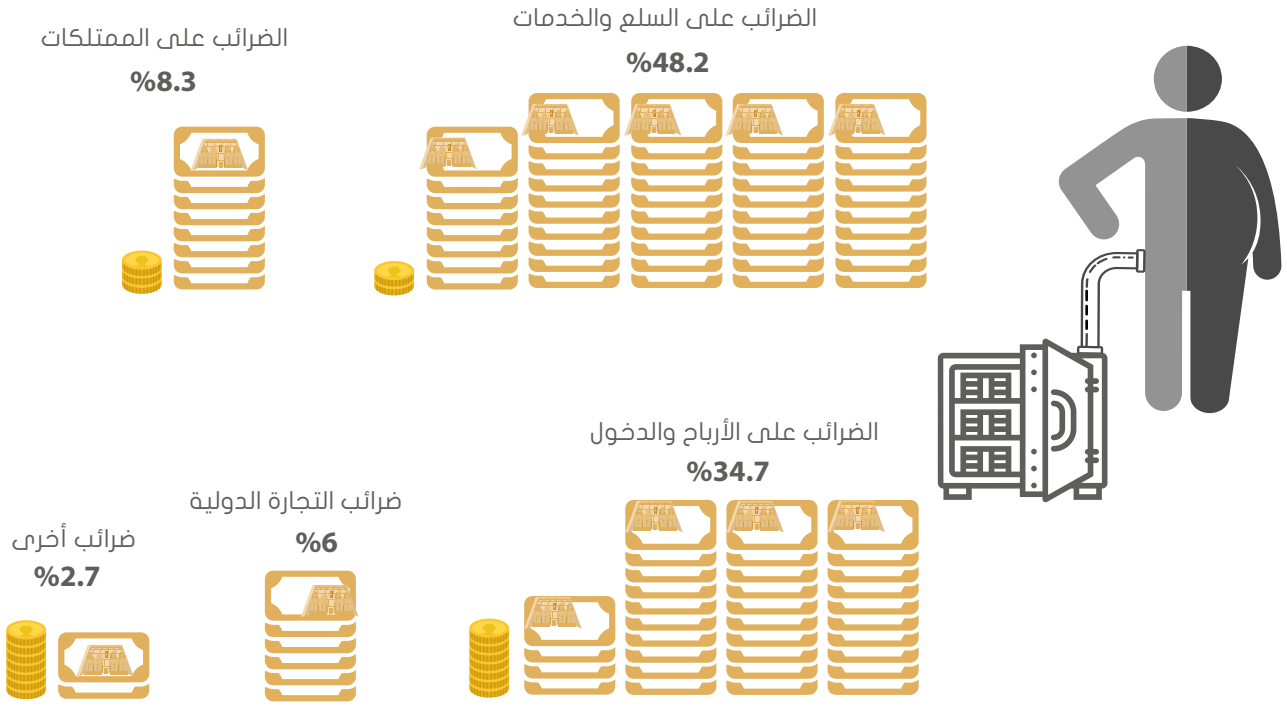

أين تذهب أموالنا هذا العام؟

حصيلة الضرائب

أقل من المخطط للعام السادس على التوالي

تمكنت الحكومة هذا العام من تقليل الفجوة بين الحصيلة المخططة للضريبة والحصيلة الفعلية بفضل ضريبة القيمة المضافة، والتي يصعب التهرب منها، بعكس أنواع الضرائب الأخرى الأكثر عدالة. وهكذا من المتوقع أن يكون العام المالي 2016-2017 قد انتهى بحصيلة ضريبية أقل من المخطط بما يقدر ب40 مليار جنيه، مقارنة بفجوة 70 مليار العام المالي السابق.

بدأت الفجوة بين الضرائب المخططة والحصيلة الفعلية تتسع بعد ثورة يناير. وقد يرجع ذلك إلى زيادة التجنب الضريبي، وإلى تباطؤ النمو، وأخيرا، إلى المبالغة في تقدير الحكومة لقدرتها على فرض ضرائب جديدة. حيث حارب المستثمرون وأصحاب الدخول المرتفعة معظم الضرائب التي تمس ثروتهم أو دخولهم. وانتصروا.

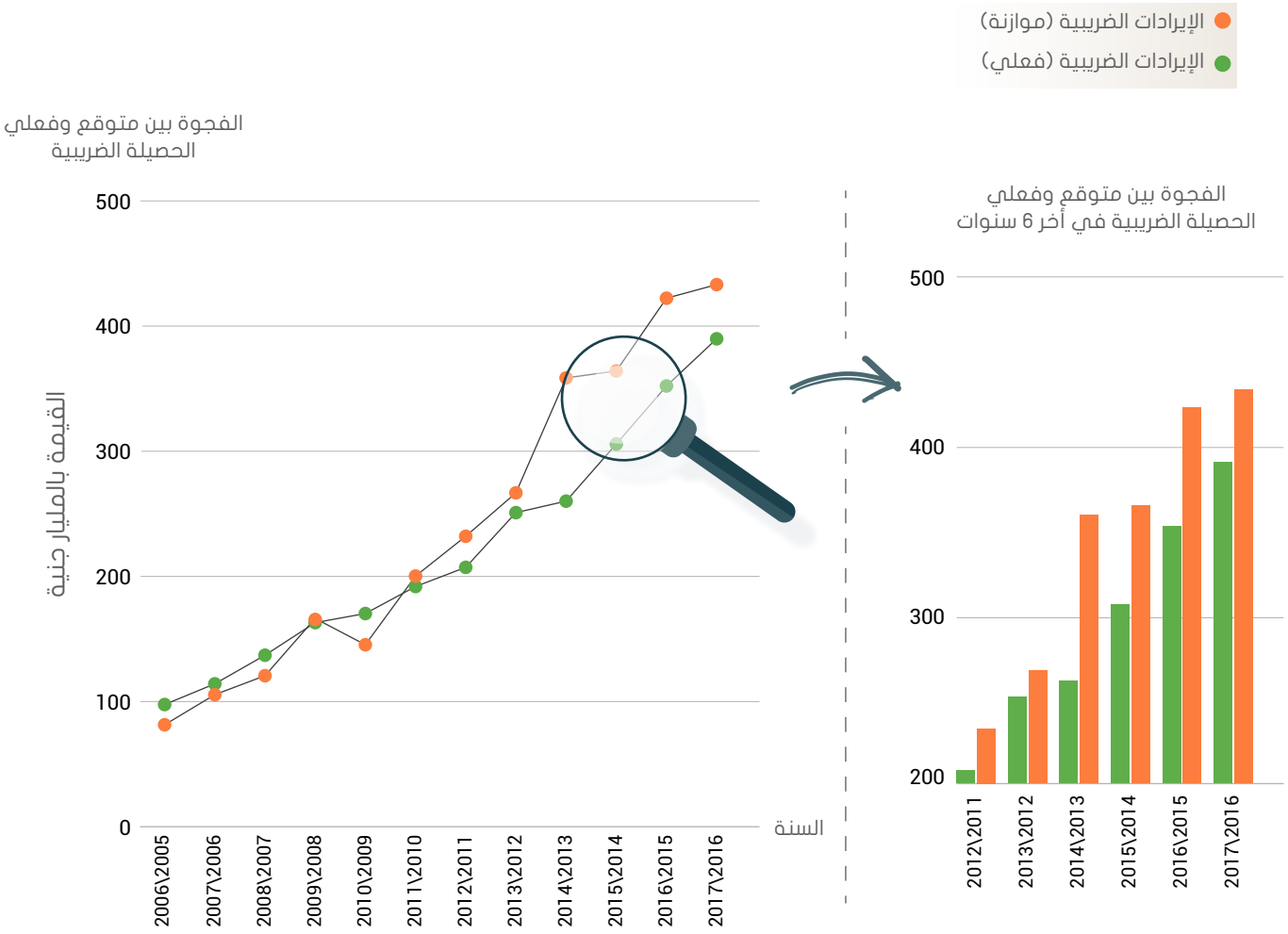

المبادرة المصرية للحقوق الشخصية

14 al Saray al Korbra St.
Garden City, Al Qahirah, Egypt

+(202) 27943606 – 27962682

eipr@eipr.org

https://eipr.org

@EIPR.org

https://twitter.com/EIPR

تصميم الرسوم المعلوماتية داخل التقرير من قبل فريق إنفوتايمز

2017